



قانون البنك المركزي على طاولة مجلس النواب

المراجع

كما صادق مجلس نواب الشعب في فيفري الماضي على مشروع قانون (عدد 2024/70) المتعلق بالترخيص للبنك المركزي التونسي لمنح تونس تسهيلات لفائدة الخزينة العامة بهدف سداد ديون خارجية. وقد أفاد رئيس لجنة التشريع العام بالبرلمان في مداخلة صحفية أن هذا الاجراء كان استثنائياً ولا يمكن اعتماده مجدداً إلا بإقرار تشريع جديد لتمكين البنك المركزي من إقراض الدولة وتمويل ميزانيتها وفق تقديره⁷. غير أن الحكومة أعادت اللجوء مرة أخرى إلى البنك المركزي حيث وافق مجلس النواب يوم الاثنين 2 ديسمبر 2024 على تمرير قانون يسمح للبنك المركزي بتوفير 7 مليارات دينار (2.2 مليار دولار) لتمويل ميزانية الدولة بهدف سداد ديون عاجلة⁸.

جاء إيداع مقترح القانون الجديد في 10 أكتوبر الفارط في ظل أزمة اقتصادية حادة تتمثل في تراكم الديون العمومية بنسبة تتجاوز 80% من الناتج المحلي الإجمالي حيث تواجه الحكومة تحديات صعبة لسداد هذه الديون. كما وقع إيداع مشروع قانون المالية لسنة 2025 الذي مع إيداع مشروع قانون المالية لسنة 2025 الذي يبين أن عجز الميزانية هذا العام بلغ 9 مليار و800 مليون دينار. تثير هذه الوقائع تساؤلات حول علاقة التغيير القانوني المقترح بالحاجة إلى تمويل هذا العجز الكبير من البنك المركزي فبحسب الفقرة السابعة من الفصل 25 المقترح يمكن للبنك المركزي أن يمنح لفائدة الخزينة العمومية تسهيلات في شكل كشوفات أو قروض شريطة ألا يتجاوز مبلغها الجملي 5% من إيرادات السنة الفارطة ولا يتجاوز أمد سدادها 240 يوماً، وتطبق عليها نسبة فائدة سنوية بـ 1%.

يتواصل الجدل حول الغاء أحكام الفصل 25 من القانون عدد 35 بسنة 2016. إذ أن التنقيح المقترح ينص على أن يتم ألبا تمويل خدمة الدين (أصل الدين والفائدة) الخاصة بالقروض المقومة بالعملة الأجنبية باستخدام احتياطات العملة الأجنبية التي يحتفظ بها البنك المركزي، دون اللجوء إلى قروض جديدة. كما يتيح حجز مبلغ سداد خدمة الدين المعنية لهذا الغرض، خلال الثلاثين يوماً تقويمياً الأخيرة السابقة لتاريخ استحقاق السداد بشرط أن تكون الاحتياطات المذكورة أكبر أو تساوي 90 يوماً من الاستيراد، في يوم الحجز¹⁰.

قام مجموعة من النواب بإيداع مقترح قانون يتعلّق بتنقيح قانون النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي يوم الخميس 10 أكتوبر 2024¹.

تمّت المصادقة على مشروع القانون المتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي المعمول به حالياً يوم 11 أبريل 2016. أثار عدد من فصول هذا المشروع الكثير من الخلافات داخل مجلس النواب حينها². من بين أهم النقاط التي أثارت الجدل ما يتعلّق باستقلالية البنك ووسائل الرقابة والمسائلة خاصة الفصل 25 الذي ينص على أن البنك المركزي لا يمكن أن يمنح لفائدة الخزينة العامة تسهيلات في شكل كشوفات أو قروض أو أن يقتني بصفة مباشرة سندات تصدرها الدولة. أثار هذا النص تساؤلات حول الهدف الحقيقي من تمريره ومدى خدمته للسياسة الاقتصادية والمالية للدولة³، ولكنه برهن بشكل واضح املاءات صندوق النقد الدولي وتجريد الدولة من أدواتها المالية وتضييق خياراتها للتمويل الذاتي من خلال حرمانها من الاقتراض من البنك المركزي وبالتالي توجيهها قسراً إلى التداين من البنوك التجارية والمؤسسات المالية العالمية⁴. كما سبق لتونس سنة 2006 أن ألغت الفصل 50 من القانون عدد 90 لسنة 1958 المؤرخ في 19 سبتمبر 1958 تحت ضغط صندوق النقد الدولي، ليتم تعويضه بالفصل 47 مكرر الذي نصّ على أنه: "لا يمكن للبنك المركزي أن يمنح لفائدة الخزينة العمومية تسهيلات في شكل كشوفات أو قروض أو أن يقتني بصفة مباشرة سندات تصدرها الدولة"⁵.

شهد قانون البنك المركزي التونسي عدة مقترحات لتعديله ولا يعد المقترح المقدم في أكتوبر الماضي هو الأول. حيث قدم مجموعة من النواب مقترح تعديل قانون البنك المركزي في جوان 2023. ركز المقترح الذي قدم حينها على فتح المجال لإمكانية اقتراض الدولة من البنك المركزي بهدف الحد من الاقتراض الخارجي الذي ترتفع قيمة سداده مع تراجع قيمة الدينار، ولتقليص الاعتماد على البنوك المحلية في الاقتراض والتي تفرض فوائد مرتفعة بسبب ارتفاع قيمة الفائدة المديرة⁶.

1. مقترح قانون عدد 070 / 2024 يتعلّق بتنقيح وإتمام القانون عدد 35 لسنة 2016 المؤرخ في 25 أبريل 2016 المتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي.
2. شرايفة ص (2016)، أصداء المجلس: مشروع قانون ضبط النظام الأساسي للبنك المركزي: جدلية الاستقلالية المرصد التونسي للاقتصاد
3. عكازم (2016) قانون النظام الأساسي للبنك المركزي: استقلالية على حساب السيادة، نواة
4. الإصلاحات النقدية تحت مظلة صندوق النقد الدولي: تخفيض قيمة الدينار كحالة دراسية (2023)، المرصد التونسي للاقتصاد
5. عكازم (2016) قانون النظام الأساسي للبنك المركزي: استقلالية على حساب السيادة، نواة
6. زغدودي ا. (2023) إصلاح وضع البنك المركزي التونسي: استقلالية مشروطة أم نهاية استقلالية البنك المركزي التونسي؟ المرصد التونسي للاقتصاد
7. مقترح جديد لتنقيح قانون البنك المركزي وهذه أهدافه - أفريكان مانجر
8. تمويل 2,2 مليار دولار «البنك المركزي» ملاذ تونس لسداد ديون عاجلة (2024)، العين الاخبارية
9. فريق التحرير (2024)، وزيرة المالية: ارتفاع حجم المديونية في تونس والعمل على خفضها لمستوى 76% عام 2027، السرا تونس
10. مقترح قانون عدد 070 / 2024 يتعلّق بتنقيح وإتمام القانون عدد 35 لسنة 2016 المؤرخ في 25 أبريل 2016 المتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي.



بناء على ما سبق، ربما من الأجدر أن تبحث الدولة عن حلول بديلة ومتكاملة للخروج من فخ المديونية، منها على سبيل المثال إعادة التفاوض بشأن شروط الاقتراض الخارجي، مع الحفاظ على مجال كافي للبنك المركزي للحفاظ على سياسته النقدية في الحفاظ على قيمة الدينار التونسي وإمكانية الحفاظ على هامش من المصادر المالية توجه للتنمية والاستثمار في الخدمات الاجتماعية.

يبقى التساؤل، هل ستتم المصادقة على هذا المقترح أم سيكون مصيره كمصير مقترح قانون عدد 2023/006؟ وفي حال تمت المصادقة عليه هل سيكون فرصة لتحسين الوضع الاقتصادي في تونس أم سيعمق الأزمة وستكون له مخاطر ناتجة عن محدودية استقلالية البنك المركزي؟

حسب وثيقة شرح الأسباب المرافقة لمقترح تنقيح قانون البنك المركزي تتمثل النتائج المنتظرة من التنقيح في انخفاض النسق التصاعدي للديون وبالتالي القضاء نهائياً على خطر الإفلاس وتوجيه المبالغ التي ستوفرها الخزينة العامة إلى نفقات تخلق قيمة مضافة مثل البنى التحتية والحد من التبعية تجاه المانحين الأجانب وتوطيد سيادة الدولة.

لا يزال مقترح قانون البنك المركزي بحاجة إلى دراسة أكبر، فعلى الرغم من أنه سيساهم جزئياً في تمويل ديون الدولة، إلا أن هذه السياسة وبحسب محافظ البنك المركزي السابق غير مستدامة ويمكن أن ينجم عنها تبعات اقتصادية خطيرة على رأسها تراجع قيمة الدينار التونسي وارتفاع نسب التضخم¹¹ عدى عن انعكاسات أخرى منها ارتفاع فاتورة الاستيراد الناتجة عن انخفاض قيمة الدينار. كما أن التركيز على سداد الديون سينعكس على توجيه الموارد المالية نحو هذا الهدف ويهمش تمويل الأهداف التنموية والاجتماعية وهو ما يتعارض مع الدور الذي من المفترض أن يؤديه البنك المركزي لدعم التنمية.

11. مشروع قانون تونسي يجرّد "المركزي" من حصريّة التحكم في الفائدة وينهي استقلاليته (2024)، العربية